Distr.: General
16 February 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة الخامسة

جنيف، 27–29 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تتناول هذه المذكرة بالدراسة الدور الذي أدته الرقمنة أثناء جائحة كوفيد-19 (مرض فيروس كورونا). بالفعل، أدت التكنولوجيات الرقمية دوراً حاسماً في معالجة الأزمة الصحية والاقتصادية وفي بناء القدرة على الصمود. وتناقش المذكرة التحديات أمام تسخير الحلول الرقمية لمواجهة الجائحة، وتسلط الضوء على الدروس التي يمكن استخلاصها من تدابير السياسة العامة المتخذة للتصدي للجائحة. وتستكشف أيضاً سبل الاستفادة من الرقمنة خلال فترة التعافي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المحتملة في المستقبل. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي لتسخير الرقمنة من أجل بناء مستقبل أفضل.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- قرر أعضاء مجلس التجارة والتنمية، باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي اختُتم في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أن ينصب تركيز الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على موضوع "التعافي من جائحة كوفيد-19 في ظل اقتصاد تتزايد رقمنته: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة".

2- ومنذ تفشّي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد ملايين الأشخاص أرواحهم نتيجة الجائحة، ما تسبب في معاناة إنسانية هائلة. فقد أدت حالة الطوارئ الصحية العالمية إلى نشوء أعمق أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. وكشفت الجائحة مدى عدم استعداد البلدان، بما فيها أثرى البلدان، للصدمات غير المتوقعة. كما سلطت الضوء على الاختلافات الكبيرة بين البلدان المتقدمة والنامية من حيث الحيز المتاح في مضمار سياسات الاقتصاد الكلي للاستجابة للجائحة، ومن حيث مستويات الرقمنة.

3- وعلى الرغم من انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2021، أدت الجائحة إلى فقدان ملايين الوظائف، وعرَّضت الملايين من سبل العيش للخطر، وتسببت في زيادة الفقر بشكل كبير[1]. وعلاوة على ذلك، كان الانتعاش متفاوتاً بين المناطق والقطاعات والأفراد على مختلف مستويات الدخل واكتنفه الكثير من عدم اليقين.

4- وحتى كانون الثاني/يناير 2022، لم تظهر مؤشرات على أن العالم على مشارف نهاية الجائحة. ففي العديد من البلدان، يتزايد عدد الحالات الجديدة بمعدل ينذر بالخطر. وفي حين لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الكيفية التي ستأخذ بها الجائحة مجراها ومتى سوف تنتهي، فإن الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة كشفت بوضوح عن نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد العالمي من قبل، مما أثر بشدة على آفاق التنمية في جميع أنحاء العالم. ويمثل هذا الوضع نكسة هائلة بالنسبة لتطلعات التنمية ولأهداف التنمية المستدامة، التي كان من الصعب تحقيقها أصلاً.

5- وفي ضوء الجائحة تبرز الآن بشكل واضح بعض التغييرات التي بدأت تتبلور في العالم قبل عام 2020. فعلى سبيل المثال، بدأت الثقة في تعددية الأطراف تتلاشى بالفعل، وزاد الاهتمام بتغير المناخ الذي أصبح شاغلاً مشتركاً للجميع، كما أن التحول الرقمي السريع بدأ بالفعل على قدم وساق. وقد ترسخت هذه التحولات العالمية المترابطة بفعل التحدي الذي يطرحه تفشي عدم المساواة. والواقع أن زيادة التفاوت كانت بالفعل عاملاً من العوامل التي تسببت في الأزمة المالية والاقتصادية في عام 2008، وأن هذا التفاوت استمر في الارتفاع في أعقاب الأزمة. وقد ساهمت الجائحة كذلك في تفاقم أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، وهو اتجاه لم يعد ممكناً تحمله[2].

6- ولا يزال انتشار الجائحة يعطّل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وأثرُ الجائحة غير متماثل ويميل في اتجاه الفئات الأضعف، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. وقد أبرزت الأزمة كيف أن الأشخاص القادرين على المشاركة في الاقتصاد الرقمي استمروا في العمل والتجارة والحصول على الخدمات الأساسية. فالذين تمكنوا من "الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية"، من أعمال تجارية ومستهلكين وحكومات، هم الآن في وضع أفضل للتخفيف من شدة أثر الركود الاقتصادي. وقد سمح ذلك ببعض المرونة وعجّل بعملية التحول

(1) للاطلاع على بيان مفصل للآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، انظر(ي) UNCTAD, 2020a, *Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development: Transitioning to a New Normal* (United Nations publications, Sales No. E.20.II.D.35, Geneva).

(2) انظر(ي)، على سبيل المثال، Chancel L, Piketty T, Saez E and Zucman G, coordinators, *World Inequality Report 2022*, World Inequality Lab.

الرقمي، مما سيكون له آثار دائمة على المجتمعات والحياة اليومية للناس، ولكن ليس كل الناس على الدرجة نفسها من الاستعداد. كما أثرت التكنولوجيات الرقمية تأثيراً عميقاً على السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية خلال الأزمة وأوجدت فرصاً جديدة وطرحت تحديات جديدة أيضاً. وأصبح من الواضح أكثر أن الأشخاص المستبعدين رقمياً يمكن أن يتخلفوا عن الركب. وأدت الجائحة إلى التعجيل بعلمية التحوُّل الرقمي وزادت من الحاجة الملحة لدى الحكومات إلى الاستجابة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي.

7- وفي ضوء هذه الخلفية، يتناول الفصل الأول من هذه المذكرة دورَ الرقمنة خلال الجائحة؛ ويتناول الفصل الثاني التحديات أمام تسخير الحلول الرقمية من أجل التعامل مع الجائحة؛ ويعرض الفصل الثالث الدروس المستفادة من التدابير المتخذة في مضمار السياسة العامة استجابةً للجائحة؛ ويبحث الفصل الرابع مسألتيْ الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة والرقمنة؛ أما الفصل الخامس، فيسلط الضوء على دور التعاون الدولي في سبيل المضي قدماً وتسخير الرقمنة من أجل التنمية المستدامة[3].

8- وتستند هذه المذكرة إلى الأسئلة التوجيهية التالية، حسبما قررت الدول الأعضاء:

- ما هو دور الرقمنة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا وأثناء التعافي في البلدان التي تختلف مستويات تنميتها؟
- ما هي التحديات التي ووجهت في تسخير الحلول الرقمية لمواجهة الجائحة؟
- ما هي الدروس التي يتعين استخلاصها من التدابير المتخذة في مضمار السياسة العامة استجابةً للجائحة؟
- عند المضي قدماً، ما هو دور التعاون الدولي؟

أولاً- دور الرقمنة خلال الجائحة

9- تأثرت البلدان المتقدمة والنامية على السواء تأثراً سلبياً بالأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وإن تفاوت هذا الأثر تفاوتاً كبيراً بين البلدان وداخلها. فقد كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية شديدة بشكل خاص في البلدان النامية الضعيفة هيكلياً، مثل البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لأنها معرضة أكثر من غيرها للصدمات ولديها قدرات أقل على الاستجابة والتكيف. وفي داخل البلدان، كان للأزمة عواقب غير متناسبة على الفئات الأشد ضعفاً وحرماناً – مثل الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، والمهاجرين، والعمال غير النظاميين، وفي كثير من الأحيان النساء – والقطاعات الاقتصادية، مثل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والسياحة. وتتميز البلدان والمجموعات والقطاعات الأكثر تضرراً أيضاً بانخفاض مستويات الاستعداد للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما.

10- وقد أتاحت الرقمنة التخفيف من آثار الجائحة، مما ساعد على مكافحة الفيروس وضمان استمرارية العديد من الأنشطة الاقتصادية. وقد أدت عمليات الإغلاق وغيرها من التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بطرق لم تكن المجتمعات مستعدة لها إلى حد كبير. ونتيجة لتدابير التباعد البدني والقيود المفروضة على التنقل، اعتمد الأفراد والشركات والحكومات على الحلول الرقمية بشكل متزايد. وفي خضم تباطؤ النشاط الاقتصادي، أدت الجائحة إلى

(3) تستند هذه المذكرة بدرجة كبيرة إلى *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021* الصادر عن الأونكتاد: *تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية: من تتدفق البيانات لصالحهم* (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيعات. E.21.II.D.18، جنيف)، الذي يتضمن المصادر المقابلة للبيانات والمراجع، ما لم يذكر خلاف ذلك.

طفرة في التجارة الإلكترونية وعجّلت بعملية التحول الرقمي. وفي حين كان هذا التحول يحدث فعلاً بسرعة فائقة قبل انتشار الجائحة، فقد كان الوضع الذي أفرزته الجائحة بمثابة العامل المحفز للرقمنة.

11- وقدمت التكنولوجيات الرقمية حلولاً حاسمة فيما يتعلق بالاستجابات الصحية وغير الصحية للأزمة. وكانت الأدوات الرقمية وأدوات علم البيانات ضرورية لرصد الوباء وتتبع أثر المخالطين، والحفاظ على التباعد البدني، والمتابعة الصحية عن بعد. ويتطلب وضع النماذج الوبائية للتأهب لمواجهة الجوائح والاستجابة لها والوقاية منها أساليب مبتكرة لجمع البيانات وتقاسمها وتحليلها من أجل وضع نماذج تنبؤية تسمح بتوقع انتشار الفيروس مستقبلاً.

12- وقد تمكن العديد من الناس من مواصلة أنشطتهم، قدر الإمكان، من خلال القنوات الإلكترونية – على سبيل المثال، من أجل العمل، أو متابعة الدراسة أو التواصل أو الشراء أو الترفيه. في العديد من الأماكن، يعتمد الناس على أدوات العمل عن بعد والتداول عن بعد. وزاد عدد المستهلكين الذين يتسوقون عبر الإنترنت، أو الذين يعتمدون على استخدام الإنترنت لمتابعة الأخبار، والحصول على المعلومات، والترفيه.

13- ويجسد التوسع السريع في التجارة الإلكترونية بشكل بارز أحد التحولات الملحوظة في سلوك المستهلكين. فقد أدت تدابير الإغلاق إلى زيادة هائلة في المعاملات عبر الإنترنت، حيث لجأ الناس إلى المنصات الرقمية للتسوق عبر الإنترنت، ما أدى إلى ارتفاع الحصة العالمية من مبيعات التجزئة عبر الإنترنت نسبةً إلى إجمالي مبيعات التجزئة من 16 إلى 19 في المائة في عام 2020[4]. وأصبح الإقبال القوي على التجارة الإلكترونية ظاهرة شائعة في جميع المناطق، وسُجِّلت أعلى معدلات التحول إلى التسوق عبر الإنترنت لدى المستهلكين في الاقتصادات الناشئة. فعلى سبيل المثال، سجلت السلع المباعة في سوق ميركادو ليبر (Mercado Libre) للتسوق على الإنترنت في أمريكا اللاتينية خلال الربع الثاني من عام 2020 ضعف عدد المنتجات التي جرى تداولها يومياً مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. وسجلت المعاملات عبر منصة التجارة الإلكترونية الأفريقية جوميا (Jumia) قفزة بنسبة 50 في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020[5].

14- وأصبحت الحكومات أيضاً تعتمد على الأدوات الرقمية بشكل متزايد في تنفيذ التدابير المتخذة لمكافحة الفيروس والتعامل مع الاضطرابات التي سببها وآثاره على الاقتصاد. وتتراوح هذه التدابير من إجراءات الطوارئ لتوفير الإغاثة، مثل الحماية الاجتماعية أو شبكات الأمان أو الدعم اللازم لاستمرار نشاط الأعمال التجارية، إلى تدابير التحفيز والرقمنة المتوسطة والطويلة الأجل بغية تحقيق الانتعاش والتحول الرقمي الهيكلي الذي يخدم التنمية ويبني القدرة على الصمود أمام الصدمات في المستقبل، كما سيُبيَّن أدناه[6]. ومن الأمثلة على الأدوات

(4) انظر (ي) UNCTAD, 2021a, Global e-commerce jumps to $26.7 trillion, COVID-19 boosts online sales, 3 May (التجارة الإلكترونية العالمية تقفز إلى 26,7 تريليون دولار، كوفيد-19 يعزز المبيعات عبر الإنترنت).

(5) انظر (ي) UNCTAD, 2021b, *COVID-19 and E-commerce: A Global Review* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.D.9, Geneva).

(6) بالنسبة للتدابير المتصلة بالصحة، انظر (ي)، على سبيل المثال، the Centers for Disease Control and Prevention, Guide to global digital tools for COVID-19 response. يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/global-covid-19/compare-digital-tools.html (جرت زيارة الموقع في 16 شباط/فبراير 2022). ويمكن أيضاً العثور على تدابير احتواء الفيروس على المنصة التابعة للمنظمة الدولية للدفاع عن الحق في الخصوصية، Privacy International, Tracking the global response to COVID-19 . يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://privacyinternational.org/examples/tracking-global-response-covid-19 (جرت زيارة الموقع في 16 شباط/فبراير 2022). يمكن أيضاً الاطلاع على قاعدة البيانات العالمية التي وضعها البنك الدولي والمتعلقة بتدابير الاستجابة الخاصة بالتنمية الرقمية بالنقر على الرابط التالي: https://dataviz.worldbank.org/views/DD-COVID19/Overview?:embed=y&:isGuestRedirectFromVizportal=y&:display_count=n&:showAppBanner=false&:origin=viz_share_link&:showVizHome=n. (انظر (ي) أيضاً، World Bank, 2020, COVID-19: We're tracking digital responses worldwide. Here's what we see، يمكن الاطلاع عليه بالنقر

الرقمية التي تستخدمها الحكومات برنامجُ الأونكتاد للنظام الآلي للبيانات الجمركية ومنصة الأونكتاد للحكومة الإلكترونية، وعمليات التسجيل الإلكتروني، لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال النوافذ الموحدة على الإنترنت. وفي الشكل الذي تتضمنه هذه المذكرة، تستند النتائج إلى دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد عن التدابير التي اتخذتها الحكومات أو الأعمال التجارية في بلدان نامية مختارة استفادت من تقييمات مدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية.

تدابير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في بلدان نامية مختارة (نسبة مئوية)

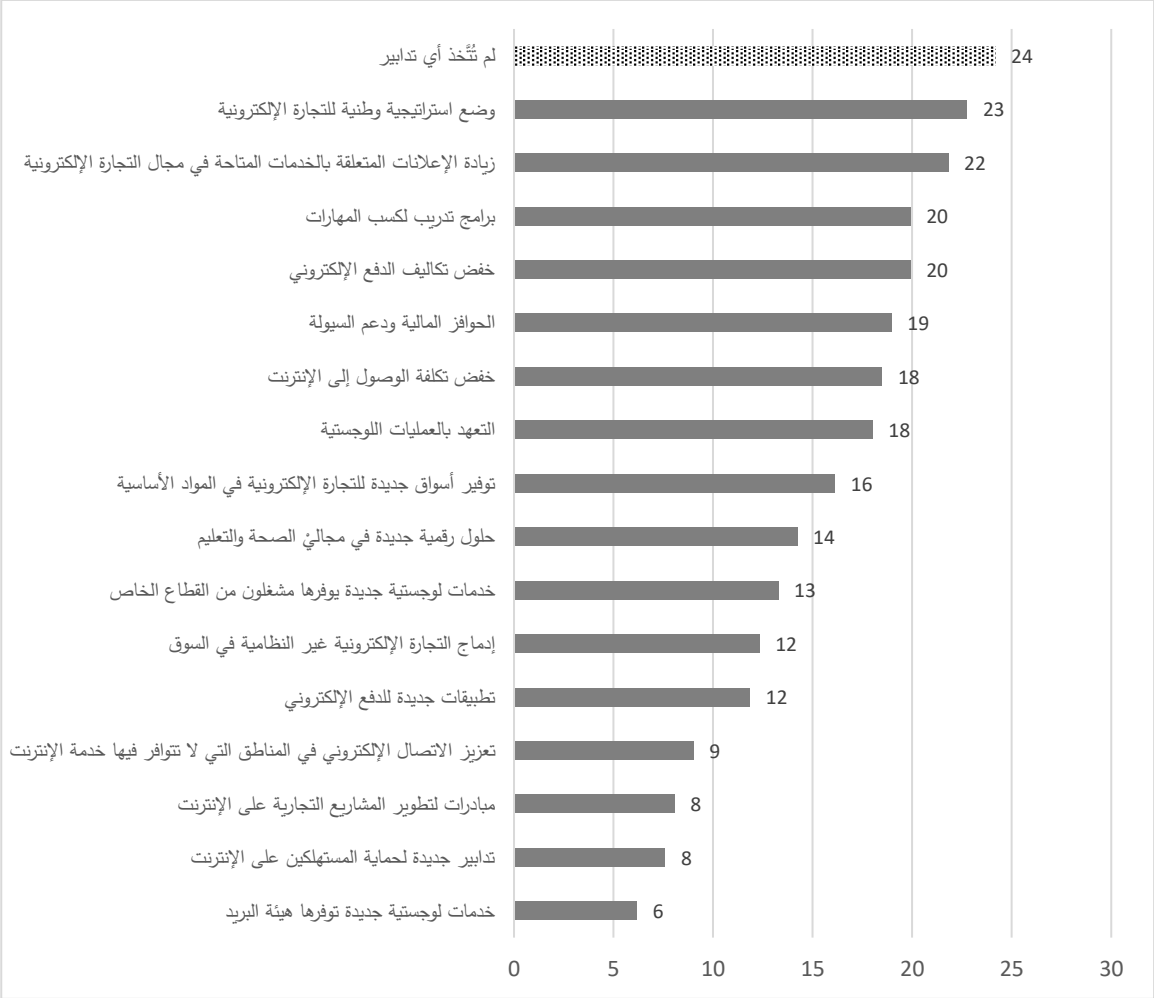

المصدر: UNCTAD, 2020b, COVID-19 and e-commerce: impact on businesses and policy responses، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstictinf2020d2_en.pdf.

ملاحظات: تعكس أهم التدابير المتخذة خلال أزمة كوفيد-19. استناداً إلى 211 رداً على السؤال المطروح في الدراسة الاستقصائية، "منذ اندلاع أزمة كوفيد-19، ما هي أهم التدابير التي أقرتها الحكومة أو التي اتخذها القطاع الخاص، إن وجدت، لتيسير أعمالك التجارية الإلكترونية؟" أُعطيت للمجيبين الإمكانية لاختيار خمسة تدابير كحد أقصى.

على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org/digital-development/covid-19-were-tracking-digital-responses-worldwide-heres-what-we-see). ونشرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أيضاً، في عام 2020، *Compendium of Digital Government Initiatives in Response to the COVID-19 Pandemic* (رقم المبيعات. E.20.II.A.5، نيويورك). انظر (ي) أيضاً، International Telecommunication Union COVID-19 response and recovery، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.itu.int/en/Pages/covid-19.aspx (جرت زيارة الموقع في 7 شباط/فبراير 2022).

15- وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير هائل على حركة الإنترنت، نظراً إلى أن معظم الأنشطة أصبحت تحدث بشكل متزايد على الإنترنت. وزاد استخدام النطاق الترددي العالمي للإنترنت بنسبة 35 في المائة في عام 2020، ما يعكس زيادة كبيرة عن النمو الذي بلغ 26 في المائة في العام السابق. وشكلت هذه الزيادة، المدفوعة إلى حد كبير بتدابير الاستجابة للجائحة، أكبر زيادة في عام واحد منذ عام 2013. وقد أثبتت شبكة الإنترنت مرونةً كبيرة في مواجهة التغيرات المفاجئة المرتبطة بالجائحة. وعجّل العديد من مشغلي الشبكات بتنفيذ خطط لتعزيز قدراتهم استباقاً للزيادة في الطلب. وتفيد تقارير أخرى بأن سنة 2020 شهدت إحداث أو تكرار 64,2 زيتابايت من البيانات، رغم الضغط الهبوطي النظمي الذي فرضته الجائحة على صناعات عديدة؛ ومن المتوقع أن يستمر أثر الجائحة لعدة سنوات.

16- وتشير أيضاً المعلومات المتاحة إلى أن استخدام النطاق الترددي الدولي قد تسارع أثناء الجائحة، وأن هذه الحركة تتركز جغرافياً على طريقيْن رئيسييْن: بين أمريكا الشمالية وأوروبا، وبين أمريكا الشمالية وآسيا.

17- وعلاوة على ذلك، سلطت الجائحة الضوء على الدور الرئيسي المتزايد الذي تؤديه "إنترنت الأشياء". وتشمل بعض تطبيقات "إنترنت الأشياء" التي ساعدت في مكافحة الجائحة، من خلال توفير بيانات بالغة الأهمية، الكاميرات الحرارية المتصلة، وأجهزة تتبع أثر المخالطين، والأجهزة القابلة للارتداء من أجل رصد الحالة الصحية. وقد ساعدت أجهزة استشعار درجة الحرارة وتتبع الطرود على ضمان تسليم اللقاحات الحساسة بأمان.

18- ويبدو أيضاً أن التكنولوجيات الرقمية أدت دوراً هاماً في دعم التجارة الدولية الأوسع نطاقاً في عام 2020. فقد تُرجم الزخم القوي فيما يتعلق باعتماد الأدوات الرقمية بزيادة بنسبة 6 في المائة في الصادرات العالمية من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومثلت الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية نحو 64 في المائة من مجموع صادرات الخدمات. وفي حين انخفض مجموع صادرات الخدمات بنسبة 20 في المائة (وهو انخفاض غير مسبوق منذ بدأ تسجيل الأرقام القياسية في عام 1990)، سجلت صادرات الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية انخفاضاً بنسبة 1,8 في المائة فقط. وهذا يعكس الاعتماد المتزايد على التوصيل الرقمي ضماناً لاستمرار تجارة الخدمات على الرغم من التدابير التي قيّدت الحركة بسبب الجائحة. وفي حين زادت حصة الصادرات من الخدمات القابلة للتسليم بالوسائل الرقمية في جميع المناطق، وسُجّلت زيادة بنسبة 14 نقطة مئوية في جميع المناطق النامية، فإن الزيادة لم تتجاوز 10 نقاط مئوية في أفريقيا وست نقاط مئوية في أقل البلدان نمواً[7].

19- ويبدو أيضاً أن التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت قد انخفضت قبل انتشار الجائحة، قد تعززت. وفي ظل التراجع الحاد في تجارة البضائع، ارتفعت حصة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الواردات من البضائع من نحو 13 في المائة في عام 2019 إلى ما يقرب من 16 في المائة في عام 2020 – وهي أكبر زيادة سنوية منذ بدأ تسجيل الأرقام القياسية في عام 2000[8]. ومن المرجح أن تكون الجائحة قد ساعدت في دفع هذه الزيادة من خلال تحفيز شراء

(7) انظر (ي) UNCTAD, 2021c, Trade data for 2020 confirm growing importance of digital technologies during COVID-19, 27 October، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://unctad.org/news/trade-data-2020-confirm-growing-importance-digital-technologies-during-covid-19؛ و UNCTAD, 2021d, Technical note on ICT for development no. 19, Impacts of the COVID-19 pandemic on trade and the digital economy.

(8) انظر (ي) UNCTAD, 2021e, Pandemic drives ICT goods trade rebound but steep declines occur in least developed countries and Africa, 2 November، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://unctad.org/news/pandemic-drives-ict-goods-trade-rebound-steep-declines-occur-least-developed-countries-and.

أجهزة الكمبيوتر المكتبية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، التي تناسب العمل عن بعد أكثر من أجهزة الاتصالات مثل الهواتف الذكية، وكذلك الأجهزة الطرفية مثل الشاشات ومكبرات الصوت ولوحات المفاتيح والفأرات التي يمكن أن تساعد في العمل من المنزل.

20- وأدى أيضاً ازدهار استخدام الحلول الرقمية إلى زيادة الطلب على شبه الموصلات، في وقت كانت سلسلة القيمة العالمية تواجه صعوبات، مما أدى إلى نقص في العرض. وقد تأثرت سوق شبه الموصلات سلباً بتعطل سلاسل القيمة العالمية، بسبب الجائحة. وشبه الموصلات هي أيضاً عامل رئيسي في الديناميات الجيوسياسية المرتبطة بتطورات التكنولوجيا الرقمية. ففي عام 2021، أثرت ندرة شبه الموصلات تأثيراً عميقاً على إنتاج السلع الأخرى والتجارة فيها.

21- وعموماً، يمكن للذين تمكنوا من "الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية"، من مستهلكين وأعمال تجارية وحكومات، أن يساعدوا في التخفيف من حدة الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وقد عجل "الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية" بحدوث تحول رقمي سيكون له آثار دائمة على المجتمعات والحياة اليومية للناس، ولكن ليس جميعنا على الدرجة نفسها من الاستعداد لهذا التحول.

ثانياً- ما هي التحديات التي ووجهت في تسخير الحلول الرقمية للتعامل مع الجائحة؟

22- في حين سمحت الرقمنة بتخفيف الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، فقد ووجهت تحديات كثيرة في تسخير الحلول الرقمية. وأول هذه التحديات وأبرزها أن الأفراد والشركات والبلدان غير مجهزين على نحو متكافئ لمواجهة الجائحة. وعادة ما تكون لدى الفئات الأضعف قدرات محدودة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. وثمة تفاوت في الرقمنة بين البلدان وداخلها. ويتسم الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات باختلالات كبيرة في موازين القوة وبعدم المساواة، وهي مظاهر تعززت خلال الجائحة فزادت من حدة الاتجاهات العامة فيما يتعلق بعدم المساواة.

23- وقد سلطت الجائحة الضوء على الفجوات في الاتصال الإلكتروني واستخدام الإنترنت. وفي ظل تزايد الاتصال بالإنترنت كوسيلة اعتمدها الناس استجابةً لتدابير الإغلاق، وجدت تلك البلدان والقطاعات داخل البلدان المتخلفة في مجال الاتصال الإلكتروني صعوبات أكبر في التعامل مع الجائحة. وعلى الرغم من حدوث طفرة في التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، فإن العديد من الشركات الصغيرة في البلدان النامية تكافح من أجل التحول إلى التكنولوجيا الرقمية وتلبية الطلب المتزايد على المبيعات عبر الإنترنت. وبالمثل، لم تتمكن النساء من الاستفادة من الرقمنة، حيث كشفت الجائحة عن فجوات رقمية كبيرة بين الجنسين، لا سيما في أقل البلدان نمواً[9]. وقد أبرزت الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة في سياق الفصول الرئيسية في التجارة الإلكترونية للمرأة التي نُظمت خلال الجائحة أن رائدات المشاريع تضررن بشدة وبشكل غير متناسب[10].

(9) انظر (أيضاً) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2020, We cannot allow COVID-19 to reinforce the digital gender divide, 6 May، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/5/op-ed-ed-phumzile-covid-19-and-the-digital-gender-divide؛ G20 Insights, 2020, COVID-19 response strategies, addressing digital gender divides, 2 October، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.g20-insights.org/policy_briefs/covid-19-response-strategies-addressing-digital-gender-divides/.

(10) انظر (أي)، على سبيل المثال، مبادرة الأونكتاد لتوفير التجارة الإلكترونية للجميع، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://etradeforall.org/news/etrade-for-women-emasterclass-for-south-east-asia-summary-report/.

24- ولا تزال البنى التحتية الرقمية في أجزاء كثيرة من العالم غير كافية، وهو ما يُترجَم باتصال إلكتروني محدود أو غير ميسور التكلفة للانخراط بفعالية في التجارة الإلكترونية وغيرها من الأنشطة عبر الإنترنت. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، يعيش 96 في المائة من الأشخاص الذين لا يزالون غير موصولين بالشبكة، البالغ عددهم 2,9 مليار نسمة، في العالم النامي[11]. وعادة ما تمثل الفئات السكانية الأضعف الشرائح غير الموصولة بالإنترنت. ونتيجة لذلك، تختلف البلدان اختلافاً شديداً من حيث مستويات التجارة الإلكترونية واستيعاب الرقمنة، مما يؤثر على فرص الاستفادة من الطلب المتزايد على التجارة الإلكترونية وغيرها من الخدمات الرقمية.

25- وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشهد التقدم في مجال التعليم، ولا سيما بالنسبة للفتيات، نكسة كبيرة بسبب إغلاق المدارس، وعدم تكافؤ فرص نيل التعليم في المنزل باستخدام الإنترنت، والضغوط الاقتصادية على الأسر. وسيكون لهذا آثار سلبية قوية على القدرة الإنتاجية للبلدان على مدى سنوات عديدة.

26- وتظهر الاختلافات في مستويات الاستعداد للانخراط في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات والاستفادة منه في البنى التحتية للاتصال الإلكتروني والبيانات، وريادة الأعمال الرقمية والمهارات الرقمية، وكذلك في توافر الموارد المالية والقدرات المؤسسية من أجل التحول الرقمي. وعلى سبيل المثال، إن افتقار الحكومة إلى مجموعات المهارات المناسبة يمكن أن يؤدي إلى تمثيل غير كاف للخبرات التقنية والتحليلية في العمليات المتعلقة بوضع الإطار التشريعي والتنظيمي. وهذا بدوره يحد من قدرة الحكومات على تحديد الفرص التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الرقمية والمخاطر والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تظهر، فضلاً عن طُرُق تنظيمها. وعلاوة على ذلك، تقلّل محدودية حجم السوق من إمكانية تحقيق وفورات الحجم والنطاق. وفي معظم الحالات، لا تخضع الحكومات للضغط من جهات عديدة تطالب بوضع قواعد تنظم الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات.

27- ونتيجة لذلك، فإن معظم البلدان النامية لديها قدرات محدودة على رقمنة بياناتها وتحويلها إلى معلومات تحليلية رقمية؛ وتواجه أقل البلدان نمواً تحديات خاصة. ويؤثر ذلك على قدرتها على استخدام الأدوات الرقمية لمواجهة الجائحة. وتعاني البلدان الأقل نمواً من فقدان أفضل مواهبها لصالح البلدان المتقدمة، وهي لديها تمثيل أقل في سياق المناقشات العالمية المتعلقة بالسياسات العامة – ما يُسهم بدرجة أكبر في تزايد انعدام المساواة عالمياً.

28- ويتطلب توليد القيمة من البيانات واغتنامها توافرَ البنى التحتية اللازمة للاتصال الإلكتروني ولتدفق البيانات بتكلفة ميسورة، فضلاً عن المهارات والموارد والروابط مع باقي الاقتصاد، والدعم من خلال اللوائح التنظيمية والسياسات المناسبة. ولما كان تقاسم البيانات أمراً ضرورياً لتنفيذ تدابير مواجهة الجائحة، فإن البلدان ذات القدرات المحدودة على تحويل البيانات إلى معلومات تحليلية رقمية وإلى فرص تجارية، وعلى استخدامها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي في وضع غير مؤات بشكل واضح. ولذلك، تُواجَه تحديات كبيرة من حيث القدرات، على مستوى الأفراد والشركات والسياسة العامة، حتى لا تكون البلدان النامية مجرد مواقع لجمع البيانات، بل تصبح مجهزة أيضاً لاغتنام قيمة إنمائية من البيانات.

29- وفي حالة التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، لا يستطيع المستهلكون والشركات في كثير من أفقر اقتصادات العالم الاستفادة من الفرص الرقمية الجديدة بسبب الاختناقات والحواجز المستمرة، مثل

(11) انظر (في) International Telecommunication Union, 2021a, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2021* and International Telecommunication Union, 2021b, *Pandemic in the Internet Age: From Second Wave to New Normal, Recovery, Adaptation and Resilience*, for a detailed analysis on the digital divide and the pandemic.

خدمات النطاق العريض المكلفة، والاعتماد المفرط على النقد، والافتقار إلى المهارات الرقمية بين السكان، وعدم اهتمام الحكومات. وأبرزت دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد (2020ب) عن رواد المشاريع الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية عدة عقبات رئيسية اعترضتهم خلال أزمة كوفيد-19، رغم أن العديد من الاختناقات في النظم الإيكولوجية للتجارة الإلكترونية في البلدان النامية كانت موجودة بالفعل قبل الجائحة. غير أن المجيبين أكدوا على الأثر المتزايد للأزمة على قدرتهم على الاستثمار بسبب التمويل المحدود لنقص السيولة، وتفاقم المشاكل المرتبطة بمحدودية الاتصال الإلكتروني واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى حماية المستهلك والمنافسة النزيهة، فضلاً عن التحديات المتصلة باستمرار ثقافة النقد والدفع عند التسليم.

30- وتشمل العقبات والشواغل الأخرى ذات الصلة الاضطرابات في سلاسل الإمداد واللوجستيات، والقدرة على تحمل تكاليف الإنترنت والنقل، وخدمات النطاق العريض المكلفة، وانعدام ثقة المستهلكين، وضعف المهارات الرقمية بين السكان، والاهتمام المحدود لدى الحكومات بالاختلالات في التجارة الإلكترونية وسلاسل الإمداد واللوجستيات التجارية، والقيود المفروضة على الحركة. وعلاوة على ذلك، أبرز المجيبون الحاجة إلى تحسين استراتيجيات التجارة الإلكترونية استجابةً للجائحة. وتتفق هذه النتائج مع تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي أجراها الأونكتاد منذ عام 2017، والتي تؤكد أن معظم البلدان التي جرى استعراضها (ولا سيما أقل البلدان نمواً) تفتقر إلى استراتيجيات وطنية شاملة وجامعة في مجال التجارة الإلكترونية.

31- زد على ذلك أن المخاطر الناشئة عن تسارع الرقمنة المرتبط بالجائحة، وزيادة تفاقم الفجوات الرقمية، مع تخلف أقل البلدان نمواً عن الركب، قد أصبحت واضحة أيضاً من تطور التجارة في سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعوق انخفاض مستويات الرقمنة والاستعداد للتجارة الإلكترونية قدرةَ أقل البلدان نمواً على الانخراط في التجارة الرقمية في الوقت الذي أصبحت أكثر أهمية.

32- ومن المظاهر الصعبة الأخرى لعدم المساواة وعدم التماثل في اختلالات موازين القوة في الاقتصاد الرقمي أنه في حين يكافح العديد من البلدان النامية للاستفادة من مختلف الفرص الرقمية، فإن التحول الرقمي في ظل الجائحة قد عزز أداء المنصات الرقمية الرائدة، التي يوجد مقرها أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومعظم الحلول الرقمية المعتمدة للتعامل مع مختلف تدابير الإغلاق وتقييد السفر، مثل التجارة الإلكترونية، والعمل عن بعد والحوسبة السحابية، يتم توفيرها من قبل عدد صغير نسبياً من الشركات الكبيرة من هذين البلدين. وقد تمكنت هذه المنصات الرقمية العالمية من تعزيز مراكزها المهيمنة في حين وقع باقي قطاعات الاقتصاد في أزمة اقتصادية. وهي تستفيد من زيادة الطلب وسجلت نمواً كبيراً في أرباحها وفي القيمة السوقية لأسهمها حتى أثناء الجائحة. وتزيد هيمنتها المتنامية على السوق من حدة الشواغل بشأن توزيع القيمة المولَّدة وحماية المستهلك والمنافسة النزيهة. وقد ظهرت بعض الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في مجال التجارة الإلكترونية في أجزاء من العالم حيث كان نشاط الشركات العالمية الرائدة حتى الآن أقل أهمية. ومع ذلك، تواجه جهات فاعلة كثيرة تحديات عند محاولة تحقيق وفورات الحجم، وغالباً ما تصبح الشركات التي تحقق نمواً (مثل Souq وLazada وflipkart في التجارة الإلكترونية) أهدافاً للمنصات العالمية التي تسعى للاستحواذ عليها.

33- والواقع أن الجائحة زادت من اختلالات موازين القوة السوقية المتصلة بالبيانات، حيث استفادت الشركات الرقمية العالمية استفادة قوية من تسارع الاحتياجات في مجال الرقمنة. وبشكل عام، يشير انتعاش مؤشر بورصة نيويورك المركَّب في سياق أزمة اقتصادية عميقة إلى نوع من القطيعة بين الأسواق المالية والاقتصاد "الحقيقي". والأهم من ذلك أن الزيادات الملحوظة في أسعار أسهم المنصات الرقمية الرائدة تُظهر قطيعة أكبر بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي. فهذه الشركات لم تكن قادرة على

الصمود في وجه الأزمة فحسب، بل إن نماذج أعمالها وهيمنتها، إلى جانب الطلب القوي على الخدمات الرقمية، وضعتها أيضاً على مسار نحو تحقيق نمو أعلى في الدخل في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية[12].

34- والتحدي الرئيسي الناجم عن كل هذه التفاوتات وأوجه عدم التماثل واختلالات موازين القوة في المجال الرقمي، بين البلدان وداخلها، هو أن الفجوات الرقمية الضخمة التي كانت موجودة أصلاً لسنوات عديدة تزداد سوءاً مع الجائحة. وهذا يترجَم إلى تفاوتات أعمق تهدد بعرقلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35- ومن التحديات الإضافية أمام التصدي للجائحة الأمثلة الكثيرة على الأخبار الخاطئة والتضليل الإعلامي. فالعالم الرقمي مليء بـ "الأخبار المزيفة"، التي تسمح بالتلاعب بالمجتمع وتؤثر على الديمقراطيات. وقد أصبحت هذه الظاهرة واضحة جداً مع الجائحة، مما أدى إلى ما وصفته منظمة الصحة العالمية بأنه "وباء معلوماتي".

36- وظهرت تحديات أيضاً نتيجة تطوير واستخدام تطبيقات رقمية لتتبع أثر المخالطين. وقد مكنت هذه التطبيقات من تتبع العدوى ومنع الاتصال الاجتماعي مع الأشخاص المصابين بالفيروس. بيد أن هذه التطبيقات أثارت مخاوف بشأن قضايا الخصوصية وحماية البيانات وغيرها من حقوق الإنسان[13]. فإمكانية انتهاك البيانات وإساءة استخدامها لأغراض المراقبة والتلاعب من جانب المنظمات (سواء أكانت منظمات حكومية أم تابعة للقطاع الخاص) التي تتحكم فيها وما ينجر عن ذلك من تجاوزات تتعلق بحقوق الإنسان تؤثر على ثقة المستعملين وتحد من الفوائد المحتملة التي يمكن جنيها من الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات. وقد شكلت المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان عاملاً يحد من استخدام التطبيقات الرقمية لتتبع أثر المخالطين من أجل المساعدة في مكافحة العدوى بفيروس كوفيد-19. ويبدو أن هذه التطبيقات شهدت نجاحاً أكبر في آسيا منه في أوروبا أو الولايات المتحدة.

37- كما تفاقمت المخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني مع تزايد الأنشطة على شبكة الإنترنت. وأصبحت خروقات البيانات أكثر انتشاراً بسبب الحوسبة السحابية وزيادة التخزين الرقمي. ونتيجة للجائحة، كان عام 2020 عاماً استثنائياً، حيث تأثرت الصناعات بشدة في كل ركن من أركان العالم. وقد سهّل ذلك الطريق أمام مجرمي الإنترنت الذين يستهدفون الضحايا الضعفاء في قطاع الرعاية الصحية، وكذلك العاطلين عن العمل أو الذين يعملون عن بعد. فعلى سبيل المثال، زادت عمليات الاحتيال بنسبة 400 في المائة في آذار/مارس 2020، بحيث أصبحت الجائحة تشكل أكبر تهديد أمني على الإطلاق. وفي عام 2020، شهدت الولايات المتحدة أعلى متوسط تكلفة لخرق البيانات، حيث بلغ 8,64 مليون دولار[14].

38- وفي حين أن جميع التحديات التي نوقشت أعلاه كانت قائمة بالفعل في إطار عملية الرقمنة السريعة، فقد ازدادت حدةً منذ عام 2020 وأثرت على إمكانية تسخير الحلول الرقمية من أجل مواجهة

(12) كمثال على ذلك، كانت Apple هي أول شركة تبلغ قيمة أسهمها في السوق ثلاثة تريليونات من دولارات الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2022، بعد اجتيازها تريليونين في تموز/يوليه 2020 (انظر (ي) The Verge, 2022, Apple briefly crossed a $3 trillion market cap, 3 January، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.theverge.com/2022/1/3/22828277/apple-3-trillion-market-cap-company-earnings).

(13) يركز تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية لعام 2021 (A/76/220) على سبل إدارة الجوائح من حيث صلتها بالحق في الخصوصية. انظر (ي) أيضاً United Nations Global Pulse, 2021, COVID-19 data protection and privacy resources، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.unglobalpulse.org/policy/covid-19-data-protection-and-privacy-resources/ (جرت زيارة الموقع في 8 شباط/فبراير 2022).

(14) انظر (ي) Varonis, 2021, 98 must-know data breach statistics for 2021, 16 April، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.varonis.com/blog/data-breach-statistics.

الجائحة. وكان واضعو السياسات يكافحون بالفعل لمواكبة سرعة التقدم التكنولوجي في سياق غير مؤكد وسريع التطور اصطدم بعديد المجاهيل. وقد أفرز ذلك تحدياً عاماً إضافياً يتمثل في أن الصعوبات القائمة من قبل أمام واضعي السياسات لتنظيم الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات من أجل التنمية قد تفاقمت بسبب الجائحة، حيث اعتمد عدد متزايد من الناس على الإنترنت للتخلص من آثارها. وعلاوة على ذلك، فإن مهمة واضعي السياسات معقدة بسبب الترابط العميق بين مختلف تحديات التنمية العالمية، بما في ذلك الصحة وعدم المساواة والتحول الرقمي وتغير المناخ.

ثالثاً- الدروس التي يتعين استخلاصها من التدابير المتخذة في مضمار السياسة العامة استجابةً للجائحة

39- تتيح التجربة المكتسبة حتى الآن في مجال الرقمنة المتسارعة الناجمة عن التدابير المتخذة لمواجهة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة استخلاص بعض الدروس الأولية بشأن الطريق إلى الانتعاش والتحول الرقمي الطويل الأجل الذي يفيد تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. أولاً وقبل كل شيء، أكدت التجربة أهمية الرقمنة. فقد كان من الممكن أن يكون تأثير هذه الأزمات أسوأ بكثير لولا التقدم الذي أُحرز في السابق في مجال الرقمنة. وأثبتت التجربة أن الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات يحقق فوائد كبيرة، ولكنه قد يطرح تحديات كبيرة أيضاً.

40- ثانيا، علّمت الجائحة العالم دروساً هامة فيما يتعلق بالتفاعلات بين السياسات والبيانات والدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه البيانات في مكافحة الأزمات العالمية. فقد أصبحت البيانات مورداً اقتصادياً واستراتيجياً متزايد الأهمية، وهو اتجاه عززته الجائحة. فلم يسبق أن اعتمد الناس في حياتهم بهذه الدرجة على البيانات الآنية والمساعدة التكنولوجية – من رصد انتشار الجائحة واحتوائها، إلى الكيفية التي يتم بها الاضطلاع بالأنشطة اليومية (العمل، والتسوق، والمشاركة في المجتمع، والتعليم، وما إلى ذلك)، والطريقة التي طور بها العلماء لقاحات جديدة في وقت قياسي.

41- وأظهرت الجائحة بوضوح أهمية تبادل البيانات الصحية على الصعيد العالمي من أجل التصدي لعواقبها ولأغراض البحوث الهادفة إلى إيجاد لقاحات جديدة. ويمكن أيضاً أن يكون تبادل البيانات على الصعيد الدولي مفيداً في التصدي للتحديات الإنمائية ذات الطابع العالمي، مثل تغير المناخ. وسيتطلب استخدام البيانات للتصدي لهذه الأنواع من التحديات العالمية إجراءات تسمح بتدفق البيانات عبر البلدان. وفيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود، فإن ما يهم هو ما إذا كانت البيانات كمنفعة عامة ذات طابع ينطوي على آثار تتجاوز الحدود الوطنية. وهذا يعني أن البيانات التي يتم توليدها في بلد ما يمكن أن توفر أيضاً قيمة اجتماعية في بلدان أخرى.

42- ثالثاً، أظهرت الجائحة بشكل أوضح أوجه التخلف الإنمائي المتصلة بالفجوات الرقمية الهائلة التي لاتزال قائمة داخل البلدان وفيما بينها. ومع تزايد أهمية البيانات، تُعمّق فجوة البيانات الفجوة التقليدية في الاتصال الإلكتروني. وبالتوازي مع الاتجاهات المتزايدة عموماً لعدم المساواة في جميع أنحاء العالم، عظّمت الجائحة القلق من أن انعدام المساواة الرقمية قد يفاقم أوجه عدم المساواة في الفرص والنتائج الاجتماعية والاقتصادية.

43- ومن أجل المشاركة في الاقتصاد الرقمي والاستفادة منه، يجب أن تكون البلدان قادرة على الوصول إلى تكنولوجيات الاتصال ذات الصلة والميسورة التكلفة التي تشكل الأساس لنقل البيانات، فضلاً عن امتلاكها القدرات اللازمة للاستفادة من هذه التكنولوجيات بشكل مجدٍ. وقد أكدت الجائحة الحاجة الملحة إلى سد الفجوات القائمة وتعزيز قدرات البلدان والشركات والأفراد الذين تخلفوا عن الركب من حيث

الاستعداد للتحول الرقمي. فالبلدان التي تقدر على تسخير الإمكانات التي تنطوي عليها التجارة الإلكترونية والرقمنة ستكون في وضع أفضل للاستفادة من الأسواق العالمية التي تشهد رقمنة متزايدة بالنسبة لسلعها وخدماتها، في حين أن البلدان التي لا تقدر على ذلك قد تزيد تخلفاً على تخلفها.

44- رابعاً، أبرزت الجائحة الدور الهام للسياسات العامة في تعظيم الفرص والتصدي للتحديات والشواغل الناشئة عن الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات. ولا تنجم النتائج الإنمائية تلقائياً عن التقدم التكنولوجي الرقمي. بل يتعين على واضعي السياسات أن يشكلوا الاقتصاد الرقمي بطرق تؤدي إلى نتائج شاملة ومستدامة.

45- وقد دق تسارع وتيرة الرقمنة قبل عام 2020 ناقوس الخطر بشأن الحاجة إلى تنظيم الاقتصاد الرقمي بحيث يعمل لصالح الناس والكوكب. ونتيجة للجائحة، باتت ضرورة التنظيم – على المستويات الوطني والإقليمي والدولي – أكثر إلحاحاً. وتتسم إدارة البيانات، على وجه الخصوص، بأهمية بالغة في هذا السياق، بما في ذلك ما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود. وينبغي أن يهدف واضعو السياسات إلى تعظيم المكاسب المتأتية من البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، مع الحرص على توزيع المكاسب المتأتية من البيانات توزيعاً عادلاً.

46- وقد تحتاج الحكومات إلى إعطاء الأولوية للاستعداد للتحول الرقمي على الصعيد الوطني حتى يسهم المزيد من الشركات المحلية – بما فيها الشركات التي تقودها نساء – في إنتاج الاقتصاد الرقمي، وحتى لا تبقى هذه الشركات مجرد كيانات مستهلكة. ولكي يتمكن واضعو السياسات في البلدان النامية من إضافة قيمة محلية إلى البيانات وتنمية اقتصادات بلدانهم، يتعين عليهم التصدي لمختلف التحديات المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك الحد من أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، وسد الفجوة الرقمية والفجوة في البيانات، وتطوير البنى الأساسية اللازمة للاتصال الإلكتروني والبيانات، فضلاً عن معالجة المسائل المتصلة بتركز القوة السوقية وسياسة المنافسة والسياسة الضريبية. ومن الأولويات الأخرى في مضمار السياسة العامة، بناءُ القدرات في مجال الرقمنة من أجل التنمية من خلال سياسات التعليم تعزيزاً لجهود محو الأمية في مجال البيانات، وتطوير المهارات الرقمية وتنمية المواهب في مجال البيانات، إلى جانب سياسات ريادة الأعمال والابتكار والسياسات الصناعية من أجل تطوير الاقتصاد الرقمي. ويلزم أيضاً بناء القدرة المؤسسية على التنظيم، بما في ذلك مهارات واضعي السياسات. زد على ذلك أن اعتماد تدابير لتيسير التجارة وأتمتة الجمارك بغية تسهيل العمليات التجارية سيشكل عنصراً هاماً لتحسين الوصول إلى المعدات اللازمة في الاقتصاد الرقمي. وسيتطلب كل ذلك زيادات كبيرة في الاستثمار. ويعني تعدد مجالات السياسة العامة المعنية أن النهج يحتاج إلى أن يكون جامعاً ويشمل الحكومة بجميع مكوناتها، ويستند إلى التعاون بين الوزارات. ومن المرجح أن تؤدي سياسات الاقتصاد الرقمي التي تنفَّذ بناءً على نهج مغلق إلى نتائج دون المستوى المأمول. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية الصغيرة، يمكنها – من أجل بلوغ الحجم اللازم والكتلة الحرجة اللازمة للرقمنة – أن تعالج مسألة بناء القدرات على نحو أفضل من خلال الأخذ بنهج إقليمي.

47- خامساً، أصبحت الإدارة العالمية للرقمنة والبيانات والتعاون الدولي في هذا المجال أكثر أهمية. وفي ضوء تنفيذ الجيل الخامس من التكنولوجيات الجوالة و"إنترنت الأشياء"، وتسارع الرقمنة والزيادة الكبيرة في تدفقات البيانات عبر الحدود بسبب الجائحة، توسّع نطاق جمع البيانات وتحقيق الدخل على صعيد العالم. وقد تجلت الاحتياجات والمنافع من تبادل البيانات والمعلومات على الصعيد العالمي بشكل واضح جداً نتيجة للجائحة؛ ولولا التعاون العالمي في مجال البيانات والمعلومات، لكانت البحوث الرامية إلى تطوير اللقاحات والإجراءات المتخذة للتصدي لأثر الجائحة أصعب بكثير.

48- وحتى تتحقق فوائد الاقتصاد الرقمي، يلزم تقاسم البيانات واستخدامها، وهو ما ينطوي في معظم الأحيان على تدفق البيانات عبر الحدود. ومع ذلك، فبدون إطار عالمي متماسك لإدارة البيانات والرقمنة

بغية خلق الثقة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى التراجع عن تبادل البيانات وتضخيم المخاوف القائمة بالفعل بشأن الافتقار إلى الشفافية في سلسلة قيم البيانات، بما في ذلك خصوصية البيانات الشخصية، والاستخدام الأخلاقي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحقيق الدخل من البيانات من قبل منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الصعيد الدولي، ثمة حاجة إلى سياسات عامة لمعالجة الاختلالات بين البلدان الناجمة عن الرقمنة وتدفق البيانات عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فمثلما يمكن أن تكون بعض البيانات منفعة عامة، لما كانت البيانات لا تؤدي إلى تحقيق مكاسب خاصة كبيرة فحسب بل تفضي أيضاً إلى توليد قيمة اجتماعية وفوائد إنمائية، هناك ما يدعو إلى اعتبار بعض البيانات منفعة عامة عالمية ينبغي معالجتها وتوفيرها من خلال إدارة عالمية. بيد أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن معالجة المخاطر المرتبطة بتبادل البيانات قد تزداد تعقيداً على الصعيد الدولي.

49- ولذلك، يحتاج المجتمع الدولي – بما في ذلك الشركاء الإنمائيون ووكالات الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات المعنية بالتنمية الرقمية – إلى تعزيز التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص للاستفادة من الفرص وتقليل مخاطر تخلف البلدان في مجال الاقتصاد الرقمي إلى أدنى حد.

50- وفي حين أن جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الإيرادات الحكومية قد زادا من تقليص توافر الأموال العامة، فإنهما قد جعلا أيضاً الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أكثر وعياً بالحاجة إلى تحسين استعدادها للانخراط في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات الآخذ في التطور والاستفادة منه. وهذا يؤكد على الحاجة إلى الدعم الدولي.

51- وأخيراً، أكدت الجائحة كذلك أن الاقتصادات والمجتمعات لا تزال مترابطة ترابطاً عميقاً في جميع أنحاء العالم، وأن الترابط بين التحديات العالمية الحاسمة، مثل تلك المتعلقة بالصحة وعدم المساواة وتغير المناخ والتحول الرقمي، يجعل من الأهمية بمكان التعاون الدولي في مجال السياسات. وتتطلب مواجهة التحديات الإنمائية العالمية اتباع نهوج عالمية إزاء السياسات العامة، على النحو الوارد أدناه.

رابعاً- الانتعاش والرقمنة بعد الجائحة

52- بعد الركود الاقتصادي الحاد الناجم عن الجائحة في عام 2020، عاد الاقتصاد العالمي إلى النمو في عام 2021 بفضل التقدم في التطعيم وتدابير الإغاثة والتحفيز التي طبقتها مختلف الحكومات في إطار إجراءات الطوارئ. ومع ذلك، يظل الانتعاش متفاوتاً إلى حد كبير ويكتنفه الكثير من عدم اليقين. فالانتعاش متوقف إلى حد كبير على تطور الجائحة وتوافر اللقاحات وسرعة التطعيم في جميع أنحاء العالم. وتؤدي أيضاً سياسات الاقتصاد الكلي المطبقة، والحيز المتاح للتدخل في مجال السياسة العامة، دوراً رئيسياً في الانتعاش، وذلك مثلاً من حيث حزم الحوافز الاقتصادية، بما يشمل الحوافز الممنوحة لأغراض الرقمنة.

53- ويتطلب المسار المستدام للتعافي من الجائحة تحولاً في الاقتصاد العالمي. ومثلما أدت الرقمنة دوراً هاماً (وإن كان متفاوتاً) في التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، حيث سمحت إلى حد ما بمواصلة الأنشطة الاقتصادية ويسّرت تنفيذ التدابير المتخذة للتصدي للجائحة والمضي قدماً، يمكن أن تكون الرقمنة عنصراً هاماً في دعم الانتعاش الاقتصادي والمساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة في المدى البعيد. وكانت التكنولوجيات الرقمية تتطور بسرعة قبل انتشار الجائحة، ومن غير المرجح أن تتراجع الاتجاهات التي أفرزها تسارع الرقمنة خلال الجائحة.

54- ويبدو أن الخطاب المتعلق بالانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة يركز على إعادة البناء على نحو أفضل. غير أن العقود التي سبقت ظهور الجائحة اتسمت باتجاهات لم يعد ممكناً تحملها. ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عانى العالم من أزمة مالية واقتصادية عميقة في عام 2008 لم يتعاف منها بعدُ

(كما تشهد على ذلك معدلات النمو الاقتصادي البطيئة في العقد الثاني من القرن). ومن العوامل الرئيسية وراء هذه الأزمة عدم المساواة المستمر والمتزايد في العقود الأخيرة من القرن العشرين. وهذا، إلى جانب تغير المناخ، يدعو إلى اتخاذ خطوات نحو مسار إنمائي مختلف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يُستند إلى اتجاهات التحول الرقمي لرسم طرق جديدة للمضي قدماً نحو إعادة توجيه السياسات والتحول الهيكلي.

55- وللمضي قدماً، من المهم أن ننظر إلى الأمام بطريقة تختلف عن مرحلة ما قبل الجائحة؛ وينبغي أن ينصب التركيز على بناء مستقبل أفضل. ويمكن أن يساعد التعافي من الجائحة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شكلت الجائحة تحدياً هائلاً أمام التطلعات الإنمائية. وهي تذكير صارخ بأوجه الضعف المشتركة ودليل على الحاجة إلى تغيير حقيقي. ومع ذلك، يمكن أيضاً أن تشكل الجائحة منعطفاً لتغيير المسار وبناء المزيد من المرونة في المستقبل.

56- وقد أعطت معظم الحكومات، في سياق استجابتها للجائحة، الأولوية للتدابير القصيرة الأجل، ولكن بعضها بدأ أيضاً في تلبية الاحتياجات الاستراتيجية الطويلة الأجل من أجل تحقيق الانتعاش. وقد تدخلت عدة حكومات في البلدان النامية لحماية الأعمال التجارية ودخل الأفراد. وقد أبرزت البحوث التي أجراها الأونكتاد والمساعدة التقنية التي قدمها عدة مبادرات ناجحة في البلدان النامية في سياق التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي[15]. ففي أمريكا اللاتينية والكاريبي، على سبيل المثال، أطلقت كوستاريكا منصة للأعمال التجارية التي لا وجود لها على الإنترنت وتطبيقه من تطبيقات الهواتف الذكية وخدمة للرسائل النصية تيسيراً للتجارة بين منتجي المنتجات الزراعية واللحوم والأسماك. وفي أفريقيا، قامت السنغال بحملة إعلامية وتثقيفية وتوعوية بشأن فوائد التجارة الإلكترونية بين جميع شرائح السكان، استفادت من تعاون ناجح يهدف إلى إطلاق مشاريع تجارية جديدة ودعم مزودي المنتجات المحلية. وفي رواندا، علّق البنك المركزي العمل برسوم الخدمات النقدية المتنقلة لمدة ثلاثة أشهر وألغى الرسوم المفروضة على خدمات "الدفع والسحب" بين الحسابات المصرفية ومحافظ الأجهزة المحمولة. وفي تونس، ساعدت مبادرة على بناء الثقة عبر النظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية[16]. وفي آسيا والمحيط الهادئ، أطلقت إندونيسيا برنامجاً لبناء القدرات للتعجيل بعملية الرقمنة والانتقال إلى التكنولوجيات الرقمية بين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وفي كمبوديا، أصدرت الحكومة قانوناً بشأن التجارة الإلكترونية يهدف إلى تيسير تسجيل الأعمال التجارية التي تنشط في مجال التجارة الإلكترونية. وفي كيريباس، أعطت الحلول الرقمية التي نُفذت في إطار مكافحة انتشار الجائحة زخماً جديداً للجهود الرامية إلى تسخير المكاسب الإنمائية التي تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

57- وسيتوقف الانتعاش على مدى قدرة الجهود المبذولة على صعيد السياسة العامة على تحفيز الاقتصادات. ويمكن أن تؤدي استراتيجيات الرقمنة دوراً هاماً في الانتعاش، كما فعلت في إطار جهود التخفيف من آثار الجائحة. وينبغي أن تشمل استراتيجيات الرقمنة السياسات العامة، كما ورد في الفصل الثاني، لسد الفجوات الرقمية وبناء القدرات اللازمة لرقمنة التنمية. وقد تحتاج البلدان إلى مضاعفة جهودها في مجالات السياسة العامة هذه لتحويل الفرص الرقمية التي أفرزتها الجائحة إلى مكاسب إنمائية.

58- وسيتوقف دور الرقمنة في تحقيق الانتعاش على القدرة على دعم الإصلاح وعلى تلبية الاحتياجات من الاستثمارات اللازمة. وينبغي توجيه الاستثمار نحو بناء القدرة على التحول الرقمي بغية الخروج من هذا الوضع الاستثنائي وتحفيز النمو المستدام في المدى البعيد. ويمكن أن توفر حزم الحوافز فرصة للتقدم في اتجاه التحول الرقمي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل لصالح الناس

(15) انظر (ي) الأونكتاد، 2020ب و2021ب.

(16) انظر (ي) https://www.labeldeconfiance.tn/.

وكوكب الأرض. ويمكن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والقدرات الرقمية في المستقبل القريب وفي المدى المتوسط[17]. وينبغي أيضاً أن يفضي الاستثمار إلى تأهيل البلدان النامية لكي تصبح أطرافاً فاعلة نشطة، ومن ثمة أطرافاً منتجة في الاقتصاد الرقمي، ولا تكتفي بدورها بلداناً مستهلِكة.

59- وتشمل حزم التحفيز بالفعل الابتكار الرقمي والاتصال الإلكتروني، وتعزيز البنية التحتية للبيانات الأساسية وتسريع رقمنة الاقتصاد[18]. وقد استجابت البلدان الغنية للجائحة باعتماد مجموعات هائلة من تدابير الإنقاذ والتحفيز، بما في ذلك لأغراض الرقمنة. وعلى سبيل المثال، ستُوفَّر في الولايات المتحدة مليارات الدولارات من أجل تطوير البنية التحتية للنطاق العريض وتعزيز القدرة على تحمل تكاليفه[19]؛ وفي الاتحاد الأوروبي، من المتوقع استثمار ما مجموعه 2,018 تريليون يورو بالأسعار الجارية من أجل إعادة بناء أوروبا ما بعد الجائحة، بما يجعل القارة أكثر خُضرة ورقمنة ومرونة[20].

60- بيد أن إمكانيات تعبئة الموارد لتنشيط الاقتصاد محدودة للغاية في الدول الفقيرة التي تتعرض بسبب الجائحة لضغوط إضافية تزيد وضعها المالي الخارجي سوءاً. وبالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أشدها فقراً وضعفاً، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي حتى يتوافر لديها ما يلزم من حيز للتدخل في مجال السياسة العامة ومن سيولة لإيجاد الموارد المالية الضخمة الضرورية لمعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية، بما في ذلك عن طريق التحول الرقمي. وتُناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.

61- ولذلك، سيتوقف الكثير على السياسات المعتمدة وعلى القدرة على تنسيقها، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وعلى الرغم من التوقعات القاتمة، لا يزال من الممكن تحويل الجائحة إلى فرصة لبناء مستقبل أكثر شمولاً ومرونة واستدامة. ومن أجل الانتعاش على نحو أفضل، لا بد من الاهتمام بتنسيق السياسات وتوثيق التعاون الدولي لكي تؤدي الرقمنة دوراً قوياً وإيجابياً في الجهود الرامية إلى بناء مستقبل أفضل.

خامساً- دور التعاون الدولي في سبيل المضي قدماً: نحو تسخير الرقمنة من أجل التنمية المستدامة

62- يواجه العالم آثاراً مشتركة ومتشابكة لعدة تحديات عالمية مثل الأزمة الصحية، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والتحول الرقمي، التي تؤثر على آفاق التنمية المستدامة. وهذه التحديات لا تعترف بالتخوم والحدود الوطنية القائمة. ولذلك يلزم إيجاد استجابات منسقة عالمياً. فالتحديات العالمية تتطلب حلولاً

(17) على سبيل المثال، تفيد تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات بضرورة استثمار نحو 428 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لربط باقي الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فما فوق، البالغ عددهم ثلاثة مليارات شخص، بخدمة الإنترنت عريض النطاق بحلول عام 2030. انظر (ي) International Telecommunication Union, 2020, *Connecting Humanity*، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.itu.int/en/publications/ITU-D/pages/publications.aspx?parent=D-GEN-INVEST.CON-2020&media=paper.

(18) انظر (ي) World Bank, 2020, Digital stimulus packages: Lessons learned and what's next، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://blogs.worldbank.org/digital-development/digital-stimulus-packages-lessons-learned-and-whats-next (جرت زيارة الموقع في 10 شباط/فبراير 2022).

(19) انظر (ي)، على سبيل المثال، مجلس حكومات الولايات، 2021، قانون الاستثمار في البنى الأساسية وفرص العمل المتصلة بها: البنى التحتية للنطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفه، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.csg.org/2021/11/15/infrastructure-investment-and-jobs-act-broadband-affordability-and-infrastructure/.

(20) انظر المفوضية الأوروبية، n/d، خطة الإنعاش لأوروبا، يمكن الاطلاع عليها بالنقر على الرابط التالي: https://ec.europa.eu/info/strategy/recovery-plan-europe_en (جرت زيارة الموقع في 10 شباط/فبراير 2022).

عالمية، حيث لا يوجد بلد يتصـــرف بمعزل عن غيره يملك الموارد أو القدرة اللازمتيْن للتعامل مع هذه التحديات بفعالية، لأن المخاطر والتهديدات تتجاوز قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها.

63- وإن التعاون والتضامن الدوليْن أمران حاسمان وسيظلان كذلك، من أجل تجنب عقد ضائع في مجال التنمية والحفاظ على آمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ألا يتخلف أحد عن الركب. وقد أصبحت أهداف التنمية المستدامة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال خطة عام 2030 تمثل هدفاً لمستقبل أكثر ازدهاراً للناس والكوكب. ولا يمكن بناء مستقبل أفضل أكثر مرونة وشمولاً واستدامة إلا من خلال التعاون. فقد أكدت الجائحة الحاجة إلى إدارة عالمية جديدة ومعززة، كما ذُكر أعلاه.

64- ومن منظور تسخير التحولات الرقمية من أجل التعافي من الجائحة، ستكون الحلول العالمية المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود والتعاون العلمي والتكنولوجي حاسمة. فتحديات الترابط والاعتماد المتبادل المتزايدة في الاقتصاد الرقمي العالمي القائم على البيانات تتطلب الابتعاد عن النهج المغلق في اتجاه نهج عالمي أكثر شمولاً وتنسيقاً. وعليه، من الأفضل اتباع نهج تعاوني عالمي لإيجاد أرضية مشتركة من أجل التقدم على نطاق العالم في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات تعزيزاً للتنمية الشاملة والمستدامة. وبدلاً من التركيز على الاختلافات، ينبغي بذل الجهود لإيجاد مبادئ وأهداف مشتركة.

65- وقد يستلزم ذلك إيجاد طرق مبتكرة للإدارة العالمية، لأن الطرق القديمة طُوّرت لتكون صالحة في عصر مختلف. وينبغي أن يستمر التعاون المتعدد الأطراف في دعم تبادل البيانات والبحوث للعمل من أجل تنمية أكثر مرونة وشمولاً واستدامة. وتخلق الرقمنة القائمة على البيانات فرصاً وتحديات عالمية تتطلب حلولاً عالمية لتسخير التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية. والإدارة العالمية الفعالة للبيانات شرط أساسي لكي تدعم البيانات تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة عام 2030، وتضع الناس في بؤرة اهتمامها.

66- والتحديات معقدة للغاية ومتعددة الأبعاد، ومن ثم فهي تستدعي نماذج جديدة للمشاركة تراعي التقاليد المتعددة الراسخة في المجال ومختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن فرادى المواطنين. وينبغي أن تحترم الحلول المحتملة المقترحة في مجال السياسة العامة حقوقَ الإنسان العالمية الأساسية وأن تكون مرنة بما يكفي لتعكس المصالح والثقافات المحلية. وينبغي أيضاً أن تراعي الاستراتيجيات تنوع الظروف ومستويات الاستعداد الرقمي المختلفة جداً، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للبلدان، لتمكين جميع البلدان من المشاركة بطريقة مفيدة. ويجب كذلك أن تتسم الحوكمة بالمرونة من حيث التوقيت وسرعة الاستجابة، بالنظر إلى التطورات الرقمية السريعة؛ فالتحديات التي يتعين التصدي لها اليوم قد تختلف عن التحديات التي قد تنشأ بعد سنوات قليلة. وينبغي أن تراعي الإدارة الحيز اللازم للتدخل في مضمار السياسة العامة من أجل بناء القدرات والتنمية.

67- وهناك حاجة إلى النهوض بالحوار والتعاون على نطاق العالم بشأن وضع القواعد اللازمة لتحقيق نتائج أكثر شمولاً في مجال الرقمنة وتحديد مسارات جديدة للاقتصاد الرقمي. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في كيفية إدارة وتسخير الطفرة في البيانات الرقمية تحقيقاً للصالح العالمي. والواقع أن التنظيم الدولي لتدفقات البيانات عبر الحدود بات يشكل أحد التحديات العالمية الرئيسية في سياق الاقتصاد الرقمي.

68- ومن المهم أكثر من أي وقت مضى الشروع في مسار جديد للإدارة الرقمية وإدارة البيانات، إذ توجد مخاطر من أن مشهد البيانات الحالي قد يفشل في اغتنام القيمة التي يمكن أن تتأتّى من التكنولوجيات الرقمية وقد يخلق حيزاً أكبر للأضرار الكبيرة المتصلة بانتهاكات الخصوصية والهجمات السيبرانية والمخاطر الأخرى. ويتعين أن يعكس نهج عالمي شمولي في مضمار السياسة العامة الأبعاد

المتعددة والمترابطة للبيانات وأن يوازن بين المصالح والاحتياجات المختلفة بطريقة تدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة مع المشاركة الكاملة من جانب البلدان المتأخرة عن الركب في عملية الاستعداد الرقمي.

69- وتمثل الإدارة الرقمية العالمية والإدارة العالمية للبيانات، من بين أمور أخرى، عنصراً هاماً للحد من أوجه عدم المساواة، وتجنب المزيد من تجزئة الفضاء الرقمي، وتمكين تبادل البيانات على الصعيد العالمي، وتطوير المنافع العامة الرقمية العالمية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي، والحد من عدم اليقين، والتعامل مع المنصات الرقمية العالمية العملاقة. وقد يكون من الضروري النظر في إنشاء هيئة دولية جديدة تركز على الإدارة المتصلة بالبيانات، بمشاركة كاملة من البلدان النامية ومن خلال حوار فعال مع جميع الجهات صاحبة المصلحة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يكون الهدف هو إتاحة المجال لتدفق البيانات بحرية قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، مع معالجة مختلف الأهداف الإنمائية. وينبغي أن يسمح ذلك بتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من تقاسم البيانات، بما يكفل توزيع تلك المكاسب توزيعاً عادلاً ويقلل إلى أدنى حد من المخاطر والأضرار.

70- ولكي تكون المناقشات العالمية بشأن إدارة البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود شاملة للجميع بالكامل، ينبغي من الناحية المثالية أن تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي أكثر المحافل الدولية شمولاً للجميع من حيث تمثيل البلدان. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل هيئة تنسيق جديدة تابعة للأمم المتحدة، تتمتع بولاية واضحة للعمل على البيانات وبالمهارات المناسبة تُنشَأ لغرض تقييم وتطوير إدارة عالمية شاملة للمسائل الرقمية ومسائل البيانات. وينبغي أن يكون عملها متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة ومتعدد التخصصات.

71- ويجري بالفعل اتخاذ بعض الخطوات الأولية في اتجاه زيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بالرقمنة. فقد وُضع نهج جديد للتعاون الرقمي في التقرير المعنون "خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي"، واستند إلى العمل الذي قام به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي (A/74/821). وعلاوة على ذلك، ومع التسليم بأن التحديات العالمية مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال تنشيط تعددية الأطراف، حيث تكون الأمم المتحدة في صميم هذه الجهود، قدم الأمين العام التقريرين، "أعلى التطلعات. دعوة إلى العمل بشأن حقوق الإنسان" و*خطتنا المشتركة*[21]. وتتضمن *خطتنا المشتركة* توصيات لتجديد التضامن بين الشعوب والأجيال المقبلة، وإرساء عقد اجتماعي جديد يرتكز على حقوق الإنسان، ولإدارة أفضل للمشاعات العالمية البالغة الأهمية والمنافع العامة العالمية التي توفَّر للجميع بصورة منصفة ومستدامة. وهي تولي اهتماماً كبيراً للتعاون الرقمي، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي.

72- ولن يكون من السهل تحقيق أرضية مشتركة وحلول عالمية. وفي الواقع، في هذا العصر المتسم بالشعبوية ومناهضة العولمة والمصالح المكتسبة المتنافسة المرتبطة بتحصيل الريع من استخدام التكنولوجيات والبيانات الرقمية، قد يبدو اقتراح هيئة دولية أمراً يأتي بنتائج عكسية. ومع ذلك، فإن جميع هذه العوامل تجعل من الضروري للغاية أكثر من أي وقت مضى الشروع في مسار عالمي جديد للإدارة الرقمية وإدارة البيانات. ومن شأن تعزيز عوالم البيانات أو التشظي إلى مجالات متعددة أن يجعل الوضع الفوضوي أكثر إرباكاً حتى مما هو عليه. وسيقلل ذلك بدرجة كبيرة من القيمة التي يمكن أن تتحقق من هذه التكنولوجيات والبيانات المرتبطة بها، بالإضافة إلى أنه سيخلق حيزاً للأضرار الكبيرة المتصلة بالخصوصية والأمن السيبراني والمخاطر الأخرى.

(21) انظر (ي) أيضاً https://www.un.org/en/sg-digital-cooperation-panel؛ و https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/؛ و https://www.un.org.peacebuildin/peacebuilding/sites/www.un.org/files/documents/2020_sg_call_to_action_for_hr_the_highest_aspiration.pdf؛ و United Nations, 2021, *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General* (Sales No. E.21.I.8, New York)، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://www.un.org/en/un75/common-agenda.

73- وينبغي أن يتخذ التعاون الدولي أيضاً شكل دعم دولي متزايد للرقمنة التي تعمل من أجل التنمية. ويتعين على الحكومات في جميع البلدان النامية إيلاء مزيد من الاهتمام للتعامل مع البيانات وتدفقات البيانات، بما في ذلك عن طريق تخصيص الموارد لتنمية قدراتها على استحداث البيانات واغتنامها محلياً. وللشركاء الإنمائيين أيضاً دورٌ رئيسي يضطلعون به. وسيحتاج العديد من البلدان النامية إلى دعم دولي بسبب محدودية مواردها المالية والتقنية وغيرها من الموارد. والواقع أن الجائحة ظهرت في وقت تكافح البلدان النامية بالفعل من أجل تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية. وبينما تحتاج البلدان النامية إلى المزيد من الموارد للتصدي للجائحة، فإن هذا الوضع قد يحد من فرص حصولها على تمويل خارجي إضافي للتنمية، بما في ذلك من أجل الرقمنة. وقد كانت هناك استجابة دولية طارئة لتخفيف الاحتياجات الأكثر إلحاحاً الناشئة عن حالة الجائحة، ولكن ثمة حاجة إلى المزيد.

74- ويتعين زيادة الموارد لمساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التمويل في وقت يتقلص الحيز المتاح في مجال المالية وتتزايد أعباء الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يزيد من صعوبة تعبئة الموارد المحلية. وقد اعترفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً بهذا الوضع في *تقريرها عن التعاون الإنمائي لعام 2021*، على الرغم من اعترافها بأن تمويل التنمية من أجل الرقمنة نسبةً إلى تمويل التنمية الثنائي والمتعدد الأطراف ومن المؤسسات الخيرية زاد من ملياري دولار في عام 2015 إلى 6,8 مليارات من الدولارات في عام 2019[22]. غير أن المطلوب أكثر من ذلك بكثير.

75- والمساعدة التقنية وبناء القدرات أمران حاسمان، وذلك مثلاً لإنكاء الوعي بالبيانات والآثار الإنمائية، ووضع استراتيجيات وطنية للبيانات، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، والمساعدة في ضمان مشاركة البلدان النامية في العمليات التنظيمية والتطورات ذات الصلة على الصعيد الدولي. ويمكن أن يؤدي دعم الأونكتاد في مجالات التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، ووضع استراتيجيات التجارة الإلكترونية، ومبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي من أجل التنمية[23].

76- وهناك مجال لزيادة وتحسين التنسيق والتعاون في مجال التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية. ومن المبادرات المفيدة في هذا السياق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي يقودها الأونكتاد، التي تسعى إلى الجمع بين مجتمع المانحين، ووكالات التنمية، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، لتبادل الحلول الرقمية ودعم التجارة الإلكترونية وتحقيق مزيد من الاتساق في وضع السياسات المتعلقة بالتجارة الرقمية. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عملت المبادرة كبوابة وحيدة تستخدمها البلدان النامية للاستفادة من خدمات المنظمات التي توفر المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة الإلكترونية. ويُعَد مستودع كوفيد-19 التابع للمبادرة، الذي أُطلق في عام 2020، مثالاً على الجهود الجماعية لجمع الأدلة التي يمكن تسخيرها لبناء مستقبل رقمي مستدام[24].

(22) Organisation for Economic Co-operation and Development (2021), *Development Co-operation Report 2021: Shaping a Just Digital Transformation*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/ce08832f-en.

(23) انظر (ي) UNCTAD, 2021, Fast-tracking eTrade readiness assessment implementation: A snapshot of UNCTAD support، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstictinf2021d3_en.pdf.

(24) انظر (ي) https://etradeforall.org/covid-19.